

الإلهام ٠٢ إشراك هيئات معاهدات حقوق الإنسان



في هذه المذكرة الثانية من وحدة إلهام التغيير من عملية فك شفرة انعدام العدالة، نسلط الضوء على المؤسسات الدولية للمشاركة في جهود المناصرة. هنا، سيجد النشطاء وصناع التغيير سبل الولوج إلى نظام المساءلة في الأمم المتحدة، الذي ساعد على تحقيق تقدم في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم.

الأسئلة الرئيسية

ما هي هيئات معاهدات الأمم المتحدة؟

لماذا تعتبر آليات مراقبة حقوق الإنسان هذه ذات صلة؟

كيف يمكننا التعامل بشكل فعال مع هذه الآليات؟

إشراك هيئات معاهدات حقوق الإنسان

والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. هذا هو الحال مع هيئات معاهدات الأمم المتحدة.

مقدمة

هناك نظام دولي كامل يعمل على النهوض بحقوق الإنسان ومراقبة الطرق التي تؤثر بها القوانين والسياسات على حقوق الناس. تُعرف هذه الهيئات باسم هيئات مراقبة حقوق الإنسان. توفر الدعوة مع هذه الهيئات فرصًا لإبراز مشاكل حقوق الإنسان، وتوسيع المعايير المعمول بها، وإنشاء آليات جديدة للمساءلة. نركز هنا على نوع واحد من هيئات مراقبة حقوق الإنسان التي يتعاون معها مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية CESR بشكل متكرر: هيئات معاهدات الأمم المتحدة.

على الرغم من ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى هيئات الرقابة على حقوق الإنسان، هناك أيضًا مؤسسات «فنية/تقنية» تعمل في مجال التنمية والتمويل، من بينها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ولقرارات تلك المؤسسات تأثير كبير على قضايا حقوق الإنسان الحاسمة، مثل العدالة المناخية، والمساواة بين الجنسين، والنمو الشامل. غالبًا ما تكون هيئات حقوق الإنسان والمؤسسات الفنية منفصلة للغاية، على الرغم من أن كلا النوعين من المنظمات يؤثر على السياسات الاقتصادية المحلية وحقوق الإنسان. وسوف نستعرض في هذه المذكرة، ما تقدمه هيئات معاهدات الأمم المتحدة من فرص مهمة لإظهار الروابط بين هذين العالمين وإلهام التغيير من خلال المطالبة بمساءلة أكبر من الحكومات عن الطرق التي تؤدي بها أفعالها إلى استمرار الظلم في النظام الاقتصادي.

ما هي هذه الهيئات وكيف تعمل؟

يمكن العثور على هيئات مراقبة حقوق الإنسان على المستويين العالمي والإقليمي. على المستوى العالمي، توضع الهيئات المسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عمومًا في إطار الإعلانات

معلومات مفيدة

إذا كنت تريد معرفة المزيد عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يرجى الرجوع إلى مجموعة أدوات المناصرة الخاصة بنا [Advocacy Toolkit](#)

ما هي الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات؟

توجد حاليًا ١٠ هيئات أو لجان معاهدات تابعة للأمم المتحدة. تتألف من خبراء مستقلين، وتشرف على المعاهدات الدولية العشر الرئيسية لحقوق الإنسان. على سبيل المثال، نشأت [اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة \(CRPD\)](#)، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW) بناء على [اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة \(CRPD\)](#) و [اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة](#)، على التوالي.

ماذا تفعل تلك الهيئات؟

- المراجعات الدورية للدول: تتمثل الوظيفة الرئيسية لهذه المراجعات في تعزيز ورصد الامتثال لأحكام الاتفاقيات، وذلك بشكل أساسي من خلال مراجعة التقارير التي يجب على كل دولة تقديمها بشكل دوري. نتيجة هذه المراجعات هي تقييمات للتقدم الذي أحرزته الدولة في تنفيذ المعاهدة، مع توصيات محددة للتحسين.
- تعليقات عامة: تعد اللجان أيضًا تفسيرات موثوقة لالتزامات الحكومات بموجب المعاهدات ذات الصلة.
- الالتزامات الفردية: تمتلك جميع هيئات المعاهدات تقريبًا إجراءات لتقديم الشكاوى، تم وضعها بموجب البروتوكولات الخاصة. وهي شبه قضائية بطبيعتها، مما يعني أنها تستمع إلى ادعاءات فردية تزعم حدوث انتهاكات ملموسة لحقوق الإنسان وتحدد ما إذا كان قد تم إثبات الانتهاك. من المهم ملاحظة أن اللجان ليس لديها القدرة على إجبار الحكومات على الامتثال لقراراتها. لكنهم قد يتبنون إجراءات بديلة، مثل مطالبة الحكومة بالمتابعة بالمعلومات بعد اكتشاف انتهاك.

كيف تعمل تلك الهيئات؟

تجتمع هيئات المعاهدات في أوقات معينة من العام لعدد معين من الأسابيع. تسمى فترات الاجتماعات هذه الجلسات. ويختلف طولها حسب عدد التقارير والالتزامات التي يتعين مراجعتها. عادة ما تكون هناك جلستان أو ثلاث جلسات كل عام. التواريخ المحددة متاحة على موقع [المفوضية السامية لحقوق الإنسان](#)، الإلكتروني الرسمي. خلال الجلسات، التي تعقد في مقر الأمم المتحدة في جنيف، يكون للهيئات المنشأة بموجب المعاهدات جمهور مخاطب مع الدول التي تخضع للمراجعة وتسوية الالتزامات الفردية ومناقشة صياغة التعليقات العامة المستقبلية.



الإلهام

التحرك من أجل بناء القوة الجماعية ومحاسبة صناع القرار



التنوير

إلقاء الضوء على المشكلات الأساسية من خلال جمع البيانات وتحليلها وتصورها



التحقيق

وضع خريطة لفهم المشكلة بعمق باستخدام لتحديد المؤشرات "OPERA" إطار "أوبرا" والمعايير.

تنظيم هذه الوثيقة وفقًا لطريقة مبتكرة لجمع وتحليل وتقديم الدلائل حول ثلاث خطوات:

لماذا المناصرة أمام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة؟

تسليط الأضواء: تساعد المناصرة مع هذه الهيئات على إبراز مشاكل حقوق الإنسان التي أختها السلطات الوطنية أو أكرتها، أو تلك التي تتطلب استجابات منسقة بين الدول. تسمح المراجعات الدورية عادة للمجتمع المدني بتقديم الطلبات. إنها فرصة للاستفادة من المعلومات التي جمعها والتحليل الذي أنتجته، لإظهار كيفية تأثير سياسات معينة على حقوق الإنسان على أرض الواقع.

• مساءلة الحكومات عن أفعالها وإغفالاتها: إن المظالم التي سُلط عليها الضوء من خلال بياناتك قد توجه خبراء هيئات المعاهدات لطلب مزيد من المعلومات من الدول والمطالبة بإجراءات محددة لمعالجة المشكلة المبلغ عنها. في بعض الأحيان، تقدم هذه الطلبات إلى الجماهير، ومن ثم يمكن أن تكون فرصًا جيدة لفضح تصرفات الحكومات أو إهمالها والاستفادة من تأثير الحملات.

• الضغط من أجل معايير أفضل: في بعض الأحيان يمكن أن تكون هناك فرص للدعوة إلى تفسيرات جديدة أو أعمق لمواثيق حقوق الإنسان. وهذا بدوره قد يساعد في دعم المطالبات بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون من الممكن توسيع أو تحديد المعايير المعمول بها في الصكوك واللوائح والاتفاقيات الدولية. ويمكن الاحتجاج بها فيما بعد في مختلف المنتديات والهيئات القضائية و/ أو غير القضائية.

مزايا تلك الهيئات

• **عادة ما يكون اهتمام اللجان هو دفع عجلة تنفيذ المعاهدات إلى أقصى حد ممكن.** يخلق هذا مساحة لتوسيع تفسيرات المعاهدات بطريقة مواتية لأولويات حقوق الإنسان، التي بدورها يمكن استخدامها للضغط من أجل إدراج قضايا العدالة الاقتصادية في تحليل اللجان.

• **تتجاوب اللجان عمومًا مع المعلومات التي يقدمها المجتمع المدني.** تمكّنهم هذه المعلومات من تقييم البلدان بشكل أكثر فعالية وتقديم توصيات أكثر تحديدًا، أو معرفة الجوانب التي يحتاجون إليها لطلب مزيد من المعلومات عنها.

• **يمكن لمنظمات المجتمع المدني حضور الجلسات** عند استجواب الحكومات، ويمكنها نشرها. يمكن أن توفر الجلسات أيضًا فرصًا لتسليط الضوء على قضية معينة على المستوى المحلي (من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، على سبيل المثال).

• **التوصيات التي تقدمها هذه الهيئات (وعدم الامتثال لها) تطوي على تكلفة السمعة.** في بعض السياقات الوطنية، يُعتبر الامتثال للتوصيات أمرًا إلزاميًا ويمكن تعزيز تنفيذها من خلال الآليات القضائية.

• **عندما تكرر التوصيات بشكل ممنهج، فإنها تخلق نوعًا من الفقه** وتعتبر بمثابة تفسيرات موثوقة للاتفاقيات والمعايير التي يجب على الدول مراعاتها. بناءً على هذا الفقه، تمت صياغة المبادئ التوجيهية أو الملخصات التي تجمع هذه المعايير، مثل التقرير عن تدابير التقشف والحقوق الاقتصادية والاجتماعية [Report on Austerity Measures and Economic and Social Rights](#) الصادر عن مكتب **المفوض السامي لحقوق الإنسان** (OHCHR) والمبادئ التوجيهية لتقييمات الأثر لسياسات الإصلاح الاقتصادي من منظور حقوقي [Guiding Principles for Human Rights Impact Assessments for Economic Reform Policies](#) التي وضعها الخبير المستقل المعني بالديون وحقوق الإنسان [Independent Expert on Debt and Human Rights](#)، واعترف بها مجلس حقوق الإنسان [Human Rights Council](#).

• **التوصيات والقرارات الصادرة عن هيئات المعاهدات قد تشجع مبادرات المجتمع المدني الأخرى** التي تمكّن من تضخيم تأثيرها. من بين الأنشطة المحتملة، المناقشات العامة والحملات والمراقبة والآليات الأخرى لممارسة الضغط التي تستخدم هذه القرارات بشكل استراتيجي لإحداث تغييرات في السياسة. في معظم الحالات، قد تكون الإجراءات والمبادرات الناتجة أكثر أهمية من التوصيات نفسها.

التحديات التي تواجه تلك الهيئات

• قد تواجه اللجان صعوبات في الوصول إلى المعلومات وتفتقر إلى الآليات اللازمة لإجراء التحقيقات أو الزيارات إلى البلدان. وهذا ما يزيد من أهمية ما تقدمه منظمات المجتمع المدني من معلومات وإسهامات.

• عادة ما تتسم توصيات اللجان بمستوى منخفض إلى حد ما من الإلزام، وتفتقر الأمم المتحدة إلى آليات محددة لفرض عقوبات في حالة عدم التنفيذ. لذا فإن حوافز الامتثال للعملية الإعلامية الخاصة باللجان تعتمد إلى حد كبير على السياق السياسي لكل بلد. في هذا الصدد،

من المهم الاستفادة القصوى مما تمثله التوصيات من قوة رمزية، وذلك من خلال استخدام طرق مبتكرة لممارسة الضغط على الحكومات.

• تختلف قدرة الحكومات على تقديم استجابات مناسبة لمتطلبات اللجنة اختلافًا كبيرًا وفقًا لموارد ومؤسسات كل بلد: على سبيل المثال، إذا كان لدى بلد ما وزارة تركز على هذا المجال، وإذا كانت هناك أنظمة إحصائية موثوقة، ومكاتب متخصصة يمكن أن تساعد المسؤولين المشاركين في العملية المعروضة على اللجنة. إذا كانت الدولة تفتقر إلى القدرة على التحضير لاجتماع مع اللجنة، فقد يعني ذلك أنه برغم ما يوفره الحدث من رؤية للقضايا والمعلومات التي يقدمها المجتمع المدني، فقد لا تتمكن اللجنة من تقديم توصيات جديدة وأكثر تفصيلًا، مما يدفعها لإعادة التأكيد على نفس التوصيات، مراجعة بعد الأخرى.

ما هي فرص المناصرة؟

يمكن لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في مراجعات الدول، من خلال تقديم الالتماسات الفردية، وفي عمليات التشاور لصياغة التعليقات العامة. في بعض الأحيان يتم توجيه المشاركة من خلال عمليات رسمية مثل دعوات تقديم المداخلات أو التدخلات القصيرة من الجماهير العامة. وفي أوقات أخرى قد يكون الأمر غير رسمي بدرجة أكبر، على سبيل المثال في الاجتماعات المغلقة المخصصة مع الأعضاء الخبراء لتقديم تعليقات على النسخ الأولية للتعليقات العامة.

تقييمات البلدان

يجب على كل دولة طرف في معاهدة أن تقدم تقارير كل أربع إلى خمس سنوات لإعلام اللجنة بجميع التدابير المتخذة لإعمال الحقوق المحمية فيها. ومن أمثلة هذه الإجراءات سن القوانين أو إلغاؤها، وإنشاء البرامج، وتخصيص الموارد، وإصلاح الأنظمة الضريبية. تساعد هذه المعلومات اللجان في مراقبة ما إذا كانت الدول تفي بالحد الأدنى من مضمون كل حق، أو إذا كانت تتقدم به بشكل تدريجي، أو ما إذا كانت هناك أي تدابير رجعية. بشكل عام، ستقوم اللجنة بتقييم المعلومات المقدمة من الدول وإصدار تقرير يسمى الملاحظات الختامية، التي تبرز مخاوف معينة وتشمل توصيات للدولة لاتخاذ تدابير محددة مثل تخصيص المزيد من الموارد، وإصلاح أو إصدار قوانين معينة، وإنشاء برامج، وضمان العلاجات المناسبة، إلخ.

من الشائع أن تكون المعلومات المقدمة من الدول مبهمة للغاية، أو غير كافية، أو تفتقر إلى ما يكفي من تصنيف يسمح بتحليل يتفق مع نهج حقوق الإنسان. هذا هو السبب في أن يكون للمعلومات المقدمة من منظمات المجتمع المدني قيمة كبيرة عند اللجان. يتم إعداد **تقرير الظل** (معروف أيضًا باسم التقرير الموازي) من طرف مجموعات المجتمع المدني التي توفر معلومات إضافية لهيئات معاهدات الأمم المتحدة بالإضافة إلى تلك التي تقدمها الحكومات رسميًا. إنها وثائق مفيدة للغاية لتطوير الجوانب التي تم حذفها (أو تشويهاها في بعض الأحيان) من قبل الحكومات. ويمكن أن تشمل الحالات الفردية والجماعية والتشخيصات والإحصاءات (ليست بالضرورة رسمية) والتعليقات على ردود ممثلي الدول، فضلًا عن اهتمامات المجتمع المدني. تُنشر تقارير الظل عادةً على الموقع الإلكتروني الرسمي للجنة (إلا إذا كان المؤلفون يفضلون الحفاظ على سرية التقرير)، بالإضافة إلى جميع المساهمات الأخرى الواردة.

خلال الفترة السابقة للدورة (عادةً قبل بضعة أسابيع)، يطلب الفريق العامل، المعد للدورة التابع لهيئة المعاهدة، من منظمات المجتمع المدني تقديم تقاريرها (إما بشكل افتراضي أو بالحضور). والهدف من ذلك هو أن تقترح منظمات المجتمع المدني القضايا ذات الصلة التي يجب على هيئة المعاهدة أن تناقش الدولة بشأنها وتفصلها في تقريرها النهائي. يمكن لمنظمات المجتمع المدني أيضًا تقديم معلومات قد تكون مفيدة لتحليل الامتثال لالتزامات الدولة تجاه الاتفاقية. يمكنهم أيضًا تقديم تقارير قبل اعتماد قوائم القضايا (بشكل عام، قبل الدورة بشهرين أو ثلاثة أشهر)، بهدف تقديم اقتراحات للقائمة.

بعد تقديم تقريرها والرد على قائمة القضايا، يجب على الدولة الإجابة على أسئلة أعضاء اللجنة في جلسة استماع شفوية. الجمهور أو الحوار البثّي يجري مع ممثلي الدول. بشكل عام، يمكن لمنظمات المجتمع المدني حضور الجماهير (وإن كان ذلك في بعض الأحيان فقط يكون افتراضيًا أو على الإنترنت في ظروف الجائحة)، فضلًا عن الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية التي ينظمها أعضاء اللجنة أو الأمانة العامة للأمم المتحدة أو المنظمات الشريكة في جيف. قد تؤدي هذه الفرص للتعامل مع الأعضاء الخبراء إلى طرح أسئلة معينة على ممثلي الدولة، أو إضافة توصيات إلى جدول أعمال هيئة المعاهدة أو ملاحظاتها الختامية.

متى يتم إجراء مراجعات البلدان؟ بشكل عام، تتم مراجعة البلدان كل أربع سنوات من قبل كل هيئة معنية بمعاهدة؛ قد تتزامن هذه المراجعات أو تحدث في أوقات مختلفة. تُشَر قائمة البلدان التي ستتم مراجعتها في كل جلسة مسبقاً على [موقع الأمم المتحدة](#) على الإنترنت. يتم تحديد الموعد النهائي لتقديم المراجعات الدورية أيضاً عبر الإنترنت وفي الملاحظات الختامية لكل لجنة خاصة بكل دولة. على سبيل المثال، لمعرفة الموعد المقرر لتقديم الحكومة الأرجنتينية استعراضها الدوري المقبل إلى لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، انظر إلى الملاحظات الختامية الأخيرة المقدمة إلى ذلك البلد.

بعد تقديم الملاحظات الختامية لبلد ما، ماذا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تفعل؟

يمكن نشر الملاحظات الختامية ومتابعتها محلياً بين من يهمل الأمر من جهات مؤسسية فاعلة مثل الهيئات الحكومية وأمناء المظالم والنقابات والجمعيات المهنية، فضلاً عن وسائل الإعلام الرئيسية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي. من المفيد لأغراض الاتصال إعداد الملخصات، التي يمكن استخدامها كرسائل رئيسية للمجموعات المحلية الأخرى للمطالبة بحقوقها. يمكن للملاحظات الختامية أن تساعد في إقامة شراكات بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وتزويد خطط العمل بالمعلومات وقبادة حملات المناصرة. يمكن أيضاً استخدام الملاحظات الختامية كمدخلات في المنتديات الوطنية والدولية الأخرى، مثل مجلس حقوق الإنسان، بمناسبة الاستعراض الدوري الشامل (UPR). يتضمن الاستعراض الدوري الشامل مراجعة لسجلات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من قبل مجلس حقوق الإنسان ويتيح لجميع الدول الأعضاء الفرصة لمراجعة أقرانهم.

لاحظ أن الملاحظات الختامية تحتوي عادة على توصيات ذات أولوية للدول. كآلية متابعة، عادة ما تطلب هيئات المعاهدات من الدول إبلاغها في غضون سنة أو سنتين بحالة تنفيذ هذه التدابير (سيتم تقييم بقية التوصيات في المراجعة الدورية التالية). عند انتهاء العام، يمكن لمنظمات المجتمع المدني المساهمة بتقارير الظل التي توفر معلومات إضافية أو بديلة لتلك التي قدمتها الدولة. على أساس هذه التحليلات، تعد اللجنة تقرير متابعة تطلب فيه من الدولة اعتماد تدابير جديدة أو تقديم مزيد من المعلومات. وبهذه الطريقة، يصبح نظام المتابعة فرصة جديدة للرؤية والمشاركة على الصعيدين الدولي والمحلي.

التعليقات العامة

في بعض الأحيان، توجد آراء مختلفة حول معاني أجزاء أو أقسام مختلفة من معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أو النطاق المحدد لها. من الشائع أن تحاول حكومات الدول تجنب الامتثال الكامل من خلال الدفاع عن التفسيرات الضيقة للنص. للتغلب على هذه التحديات، يمكن للجان إصدار **تعليقات عامة General Comments**.

يأتي إعداد التعليقات العامة من طرف لجان الأمم المتحدة لتفسير نطاق مادة أو قسم معين من الاتفاقية التي تقع ضمن مسؤوليتهم في المراقبة. على عكس الملاحظات الختامية، لا تشير التعليقات العامة إلى بلدان معينة، بل إلى موضوع يتعلق بخبرة تلك اللجنة. **تعتبر التعليقات العامة بمثابة تفسيرات رسمية وذات حجية لكل معاهدة.** وهي تحتوي على معلومات قيمة لكل من منظمات المجتمع المدني - بقدر ما هي تصريحات من قبل خبراء مستقلين ويمكن أن تستخدم في توجيه اللوائح والقرارات القضائية- وللجان نفسها، التي ستطبقها في التوصيات المستقبلية وفي تحليل القضايا الفردية.

تكون فرص مشاركة المجتمع المدني أثناء إعداد التعليقات العامة في بعض الأحيان أقل منهجية مما كانت عليه أثناء عملية الاستعراض القطري. في بعض الحالات يتم إجراء مشاورات واسعة، كما هو الحال مع وضع التعليق العام بشأن تغير المناخ [developing General Comment on climate change](#) من قبل لجنة حقوق الطفل. في كثير من الحالات، قد يتم توزيع نسخة مسودة من الوثيقة على المنظمات مع طلب للتعليق عليها. في بعض الأحيان تعقد اللجان «يوماً للمناقشة» في جنيف حضورياً أو عبر الإنترنت، كما في حالة التعليق العام رقم ٤٢ [General Comment 24](#) (انظر دراسة الحالة أدناه)، للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR) [Committee on Economic, Social and Cultural Rights](#)، حيث تستطيع منظمات المجتمع المدني المشاركة.

الالتزامات الفردية

من بين هيئات المعاهدات العشر، أنشأت ثمان منها نظاماً للالتزامات الفردية، إما في البروتوكولات الاختيارية الإضافية للاتفاقية (مثل لجنة حقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، أو في الاتفاقية نفسها (كما هو الحال مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة). على الرغم من احتمال وجود اختلافات طفيفة في صياغتها، عموماً، فإن الالتزامات تتكون من مذكرة مكتوبة يمكن لأي شخص يعيش في دولة ما أن يبلغ عن انتهاكات لحقوقه التي تحميها الاتفاقية. يجوز لكلا الطرفين (مقدم اللتماس/ المشتكي والدولة) تقديم نسختها من الوثائق والحجج القضائية، مما سينتج عنه قرار من اللجنة بشأن ما إذا كان الانتهاك قد حدث، مع توصيات لمعالجته.

يمكن أن يكون نظام الالتزامات الفردية مفيداً في تقديم التفسيرات أو توفير رؤية للتأثيرات التي تحدثها بعض الإجراءات المالية على بعض الفئات المحرومة. يتمثل أحد التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في أن عدم امتثال الحكومات لبلاغ ما لا يسفر عن تكلفة تُذكر، طالما أن هذه الأليات منخفضة الرؤية وأن هيئات المعاهدات ليس لديها وسيلة لتنفيذ قراراتها. ومع ذلك، في حالة وجود استراتيجية مناسبة للمناصرة والرصد، فقد أثبتت هذه البلاغات فعاليتها في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان.

ممارسة معظم أعمال الهيئات المنشأة بموجب معاهدات على أرض الواقع

1. مراقبة البلدان التي ستراجعها اللجنة كل عام، وتحديد ما إذا كانت المجالات التي تهمل قد أثرت، يمكنك أنذاك اغتنام الفرصة لإنتاج تقارير الظل.
2. لإعداد تقاريرك، تذكر توضيح ادعاءاتك باستخدام:

(أ) كل ما له صلة بالتزامات الدولة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطبيقاتها على المستويين المحلي والدولي. لتنفيذ ذلك، يمكنك الاعتماد على تفسيرات اللجنة الخاصة، وكذلك تفسيرات اللجان والهيئات الرقابية الأخرى؛

(ب) يمكن لنهج فك الشفرة انعدام العدالة [Decoding Injustice](#)، أن يساعد في تأطير انتهاكات تلك الالتزامات مع توضيح سبب وكيفية إخفاق الدولة في الوفاء بالحقوق؛

(ج) تضمين البيانات حول المؤشرات ذات الصلة - مقارنة بالمعايير ذات الصلة- يساعد على توضيح كيفية حدوث هذه الانتهاكات.

3. فكر في المعلومات ذات القيمة الخاصة للجنة. قد تكون الثغرات في المعلومات التي تقدمها الدولة، أو المعلومات التي تتعارض مع الاستنتاجات التي تحاول الحكومة اقتراحها في عرضها، ضرورية. قد تدل بيانات السياسة المالية على عدم تلبية بعض الحقوق بشكل كافٍ، أو أن بعض البرامج والأنشطة هي في الواقع رجعية عندما ينظر المرء في كيفية تمويلها.

4. قد لا تكون المعلومات التي يمكن أن تسد هذه الثغرات متاحة دائماً. ومع ذلك، إذا كانت المعلومات ذات الصلة مفقودة أو كانت البيانات الرسمية ناقصة بشكل دال، فمن المهم ذكر ذلك صراحةً في تقريرك. قد تكون هذه طريقة فعالة للتشكيك في استنتاجات الحكومة وتشجيع اللجنة على إبداء ملاحظات محددة في هذا الصدد (على سبيل المثال، لكي تضمن الدولة استقلالية وقدرة مؤسسات إحصائية معينة أو لتنظيم السرية المالية بطريقة أضيقت). من المهم أن تضع في اعتبارك أن الدول لديها التزامات بإنتاج المعلومات المالية والتأكد من أن الناس لديهم إمكانية وصول غير مقيد إليها (تذكر مبادئ حقوق الإنسان التي عادة ما تختصر إلى "PANTHER" في الإنجليزية، وترمز إلى: Participation, Accountability, Non-discrimination, Transparency, Human Dignity, Empowerment and Rule of Law) (المشاركة والمساءلة وعدم التمييز والشفافية والكرامة الإنسانية والتمكين وحكم القانون).

5. في أحيان أخرى، يمكن أن توفر الثغرات في المعلومات فرصة جيدة أمام منظمات المجتمع المدني لتزويد اللجنة بما لديها من صحائف الوقائع الخاصة بها، والتي تحتوي على بيانات

- أولية أو ثانوية، مع تسليط الضوء على العلاقة بين القضايا الاقتصادية وحقوق الإنسان. يمكن أن تساعدك صحائف الوقائع أيضًا على تقديم البيانات بإيجاز ووضوح وتجنب «إغراق البيانات»؛ لأن هذا يسهل عمل اللجان، التي تفتقر عادةً إلى الوقت والموارد لمعالجة كميات كبيرة من المعلومات. أثبتت صحائف الوقائع الخاصة بالمركز **CESR's factsheets**، التي تكثف حجمًا كبيرًا من المعلومات في رسومات بسيطة ومقنعة، أنها وسيلة فعالة لتوصيل الرسائل الرئيسية وإثباتها.
6. العمل بشكل تعاوني مع المنظمات الأخرى يمكن أن يحسّن من تقارير الظل. ستضمن كتابة التقارير بشكل مشترك أن تكون الوثيقة أكثر اكتمالًا وتماسكًا وتأثيرًا.
7. عند اختبار قضية لنظام الاتصالات الفردية أو موضوع لنظام الالتزامات الفردية إلى اللجنة، من المهم النظر في قضايا مثل:
- (أ) النزعة الإيجابية المحتملة لدى لجنة معينة للهبوط بالقضايا الاقتصادية (على سبيل المثال، يمكن أن تكون الدلالة الإيجابية هي أن اللجنة تهتم عادة بالالتزامات الميزانية)؛
- (ب) القدرة على بناء الشراكات وكسب الدعم على أساس القضايا المثارة، بقدر ما سيساعد ذلك في إعطاء رؤية أكبر وتوثيق المزيد من الأدلة، مما يجعل القضية أقوى.
8. عند تقديم الحجج إلى اللجنة، من المهم مراعاة ما يلي:
- (أ) ربط القضية الاقتصادية بالحجج التي قدمتها اللجنة بالفعل؛
- (ب) الإشارة أو الاستشهاد بالاجتهادات التي طورتها اللجان الأخرى والمقررون الخاصون **Special Rapporteurs** أو الخبراء المستقلون (وأيضًا من قبل الهيئات المعترف بها رسميًا مثل **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)** و**اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ECLAC)**؛
- (ج) أعط دائمًا أمثلة على الأفكار أكثر تجريدًا وعمومية، بحيث يُنظر إليها على أنها تطبيق ملموس. سيؤدي هذا أيضًا إلى جعل تواصلك أكثر فعالية.
9. من الضروري وجود استراتيجية واضحة لما يمكن عمله بعد صياغة التوصيات. لا ينبغي أن تكون التوصيات أو القرارات الصادرة عن هيئات المعاهدات هي الهدف النهائي، بل يجب أن تكون بداية خطة للمناصرة المستقبلية لضمان تنفيذ التوصيات.

دراسة الحالة

تم نشر التعليق العام رقم ٤٢ من قبل اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR) في عام ٢٠١٠. وهو يمثل تقدمًا كبيرًا في أجندة العدالة المالية. كانت الحاجة إلى زيادة التركيز على قضايا العدالة العامة واضحة من الأدلة والحجج المقدمة خلال مراجعات الدولة (انظر دراسات الحالة الإضافية أدناه).

شدد التعليق العام رقم ٤٢ على أن التزامات الدول فيما يتعلق بالعهد تشمل اعتماد أنظمة ضريبية تدريجية، بالإضافة إلى تدابير لتقييد التهرب الضريبي من الشركات. وأشار على وجه التحديد إلى التزام الدول بالتعاون الدولي لمكافحة الممارسات المالية التعسفية من جانب الشركات عبر الوطنية، مثل تحويل أرباح الأعمال إلى ولايات قضائية ذات ضرائب أقل أو صفر، والمعروفة باسم تحويل الأرباح. علاوة على ذلك، أدانت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ممارسة خفض معدلات الضرائب على الشركات لغرض وحيد هو جذب المستثمرين، وتوفير حماية مفرطة للسرية المصرفية؛ لأنها «تقوض قدرة جميع الدول على تعبئة الموارد محليًا لإعمال الحقوق المنصوص عليها في العهد».

منذ اعتماده، تم استخدام التعليق العام ٤٢، كأداة لمواصلة متابعة أجندة العدالة المالية، سواء في منتديات حقوق الإنسان الأخرى أو مع مختلف وكلاء الإدارة الاقتصادية.

دراسات حالة

بمساعدة استراتيجيات المناصرة الفعالة، أثبتت هذه التدخلات من طرف المنظمات غير الحكومية في مراجعات هيئات المعاهدات فعاليتها في لفت الانتباه إلى قضية ما، أو زيادة الضغط من أجل التغيير أو إجراء إصلاحات على التشريعات/السياسات.

سويسرا

تتطلب متابعة أجندة العدالة الاقتصادية منظورًا عالميًا حول كيفية عمل الشركات متعددة الجنسيات. يشمل هذا تقييد قدرة تلك الشركات على تخزين ثرواتها في بعض الولايات القضائية بهدف عدم دفع الضرائب، أو دفع أقل مما ينبغي. سويسرا، على سبيل المثال، تعد، وفقًا لتصنيف أنشأته شبكة العدالة الضريبية **Tax Justice Network**، واحدة من الولايات القضائية التي تتلقى أكبر قدر من الاستثمار الخارجي ورأس المال غير المشروع بسبب اللوائح التي تحايي السرية والسرية المالية. تتمثل إحدى طرق جعل بلدًا ما مسؤولاً عن الآثار الخارجية للوائح الضريبية في إثبات آثاره السلبية على حقوق مجموعة سكانية معينة (مثل النساء) وتقديم الأدلة إلى

بينها انتقاد الحكومة لعدم تبنيها التوصيات السابقة.

في أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠١٢م، كانت هذه التوصيات عاملاً رئيسياً في قرار الحكومة الإسبانية بإلغاء المرسوم الملكي بقانون رقم ٦١ لعام ٢٠١٢م، الذي استبعد عدة مجموعات من نظام الصحة العامة، ومن ثم أعيد إرساء الوصول الشامل. في عام ٢٠١٢م، استجابت عدة منظمات داخل الائتلاف لتقرير المتابعة المقدم من الحكومة، مشيرة إلى وجود ثغرات في التشريع الجديد تعكس الإغفالات التي أحدثها القانون الأصلي.

جنوب إفريقيا

قدم مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وشركاؤه تقرير ظل إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمناسبة الاستعراض الأول لجنوب إفريقيا في عام ٢٠١٢م. وأظهر تقرير الظل كيف أدت تدابير التقشف التي اتخذتها الحكومة إلى تعميق عدم المساواة وانتهاك التزامات جنوب إفريقيا بموجب **المادة ٢٨(١)** من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويوضح التقرير كيف أن القضايا المتعلقة بتوفير الموارد وإنفاقها كانت محركات للعديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها جنوب إفريقيا، وقد قدم بالتفصيل مجموعة من البدائل الاقتصادية المتوافقة مع حقوق الإنسان. أظهر مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والشركاء كيف أن التخفيضات وإعادة ترتيب الأولويات في الإنفاق الاجتماعي لم يكن لها ما يبررها عند مقارنتها ببدائل أكثر عدلاً، مثل الإصلاحات الضريبية التصاعدية ومعالجة الفساد.

تماشياً مع الأدلة والافتراضات التي قدمها مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وشركاؤه، دعت اللجنة حكومة جنوب إفريقيا إلى تنفيذ عدد من الإصلاحات من بينها: (١) عكس تدابير التقشف وزيادة مستوى التمويل للضمان الاجتماعي والصحة والتعليم؛ (٢) ضمان حصول الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٨١ و ٩٥ من ذوي الدخل الضئيل أو المنعدم على المساعدة الاجتماعية؛ (٣) تصميم مؤشر مركب عن تكلفة المعيشة وتحديثه بانتظام؛ (٤) ضمان حصول جميع الأطفال المهاجرين واللجئين وطالبي اللجوء على التعليم بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين.

لاحقاً، شارك مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وشركاؤه في عملية متابعة الملاحظات الختامية للجنة في عام ٢٠١٢م. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة، تماشياً مع الشواغل التي أثارها تقرير المجتمع المدني، وجدت أن جنوب إفريقيا لم تركز تقدماً كافياً فيما يتعلق بالتوصيات الأربع العاجلة. كذلك شارك مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وشركاؤه في جنوب إفريقيا في مزيد من الدعوة من خلال نشر مقالات افتتاحية؛ في حملة لإدخال منحة الدخل الأساسي وفي ورشة عمل استضافتها حكومة جنوب إفريقيا حول التدابير التي اتخذتها لتنفيذ توصيات اللجنة. في انتصار ملحوظ للمجتمع المدني في جنوب إفريقيا، أعلنت الرئاسة في فبراير/شباط عام ٢٠٢٢م، أنه سيتم تمديد منحة divoC ٩١ الاجتماعية لصندوق الإغاثة الاجتماعية من الأعباء والضغوط Special Covid-19 Social Relief of Distress Grant لسنة أخرى حتى نهاية مارس/آذار عام ٢٠٢٢م.

إحدى لجان الأمم المتحدة عندما يكون هذا البلد قد مر بالمراجعة.

قدم مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESR)، جنباً إلى جانب عدة منظمات، من بينها عيادة العدالة العالمية التابعة لكلية القانون بجامعة نيويورك Global Justice Clinic of New York University School of Law، وشبكة العدالة الضريبية Tax Justice Network، ومنظمة المجتمع المدني السويسرية Alliance Sud and Public Eye، تقريراً موازياً إلى لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) يقترح عليها تقييم الأثر السلبي للوائح المالية السويسرية بشأن التزامات سويسرا الخارجية بمكافحة عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز التنمية المستدامة.

تماشياً مع الأدلة والافتراضات التي قدمها مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وشركاؤه، تضمنت الملاحظات الختامية للجنة **Committee's Concluding Observations** توصية بأن تقوم سويسرا «بإجراء تقييمات مستقلة وتشاركية ودورية للأثار التي تتجاوز الحدود الإقليمية لسياساتها المتعلقة بالسياسة المالية والضرائب على الشركات، على ما هو جوهري من حقوق المرأة والمساواة، مع ضمان إجراء مثل هذه التقييمات بشكل محايد، والإفصاح العام عن المنهجية والنتائج». على الرغم من أن الحكومة السويسرية لم تتخذ إجراءات فورية ذات مغزى بشأن هذه التوصية، إلا أنها أوجدت تكلفة على سمعة الحكومة التي تتغنى بالبطولية في تمكين المرأة على الصعيد العالمي. فقد زادت من الضغط العام عليهم لإجراء الإصلاحات، وأثرت بقوة في محافل أخرى متعددة الأطراف مثل المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة في نيويورك. علاوة على ذلك، فإن الإحاطة القوية لهذه المسألة من طرف اللجنة في ملاحظاتها الختامية ساعد على تحفيز اهتمام أكبر من جانب منظمات حقوق المرأة في الرصد والإبلاغ عن آثار النظر الضريبية والانتهاكات على عدم المساواة بين الجنسين.

إسبانيا

ظهرت هيئات المعاهدات أيضاً في استراتيجيات مكافحة تدابير التقشف، التي تم تبنيها في إسبانيا نتيجة للأزمة المالية الدولية لعام ٢٠٠٢م وتضمنت استبعاد المهاجرين غير الشرعيين وفئات أخرى من نظام الصحة العامة.

كان مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جزءاً من تحالف تدخل في مختلف مجالات حقوق الإنسان الدولية على مدى عدد من السنوات، حيث قدم مذكرات تضمنت أدلة ملموسة على الآثار السلبية لتدابير التقشف الإسبانية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع تأثر الفئات المحرومة مثل المهاجرين والنساء أكثر من غيرهم، تأثراً حاداً. من بين الإجراءات الأخرى، أعد تحالف من منظمات المجتمع المدني تقريرين موازين للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR) في 2102 و 8102. وقد **حُثت اللجنة الحكومية الإسبانية على تقييم تأثير إجراءات التقشف المالي**، وتشجيع مشاركة المواطنين واعتماد تدابير لمعالجة الآثار التمييزية على المهاجرين والنساء والأطفال. نال التقرير الثاني دعماً من ٤٣ منظمة من منظمات المجتمع المدني (نسقتها مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وأطباء العالم) وأسفر عن توصيات محددة من قبل اللجنة، من

أفكار استخلاصية

كما أوجزنا سالفًا، تؤدي هيئات المعاهدات وظائف مختلفة تعتمد على التحليل من النشطاء، متضمنًا ذلك مراجعة الدول بشكل دوري، وإصدار تفسيرات موثوقة حول كيفية التزام الدول بالتصرف، والاستماع إلى الشكاوى الفردية عند انتهاك هذه الالتزامات. يمنحنا هذا فرصًا مختلفة للاستفادة من المعلومات التي جمعناها والتحليل الذي أتجناه، لإظهار كيف أن الاختلالات في طرق تصميم السياسات وتنفيذها يؤثر في حقوق الإنسان على أرض الواقع، إضافة إلى ما يفضي إليه توزيع الموارد والسلطة في النظام الاقتصادي من اختلالات.

على الرغم من ذلك، فإن درجة تأثير هذه الهيئات على صنع السياسات الاقتصادية على المستوى الوطني غالبًا ما تكون محدودة للغاية. لهذا السبب؛ لا ينبغي أن تكون التوصيات أو القرارات الصادرة عن هيئات المعاهدات هي الهدف النهائي، بل يجب أن تكون جزءًا من خطة مناصرة أوسع لضمان تنفيذ التوصيات. في تصميم مثل هذه الخطة، يتطلب تكوين الشراكات وإيجاد المسار الصحيح للتحركات ما يلزم من تجريب وتعلم. إذ إن بعض الفاعلين قد يكونون أكثر تقبلًا من غيرهم لمحاولات الإعلام والإقناع في عملية المناصرة والدعوة إلى التغيير، لكن من المهم المثابرة على المهمة. الطريق طويل، لكن استخدام جميع القنوات المتاحة للتأثير على من يتخذون القرارات بشأن الموارد العامة أمر ضروري لمطالبة من هم في السلطة بالوفاء بوعودهم وتصحيح أخطاء القمع التاريخي.